مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الثالث - يونيو 2017

تصدر عن

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

دولة الفقيه
ومعضلة المؤسسية الحزبية في إيـــران

محمد بشندي

باحث متخصص في العلوم السياسيَّة

تبدو العملية التنافسية داخل النظام السياسى الإيرانى كما لو كانت آلية لتبادل الأدوار بين تيارين ليس بينهما خلاف على ثوابت الثورة ومبادئها أو بمعنى أدق منافسة مغلقة بين الموالين لذات المبادئ، ولعل هذا يعزز وجهة نظر البعض من أن أربعة عقود من ديناميات التنافس السياسى لم يكن لها تأثير على أي من السياسات الداخلية أو الخارجية الإيرانية. هذا الواقع يدفع باتجاه استكشاف طبيعة الخلل داخل البنية الحزبية المدعوة للمنافسة على السلطة والمعنية بالأساس بتمثيل وتجميع المصالح وتعبئة المواطنين وصياغة السياسات العامة وإظهار الكوادر وتنظيم الحكومة والمشاركة فيها، وإذا كان من الواضح ابتداءا أن هناك خلل في ما يتعلق بدرجة مؤسسية تلك الأحزاب فلا شك أن فاعليتها وفاعلية النظام السياسى تظل محل شك.

عرفت إيران التنظيمات الحزبية قبل قيام الثورة، ففي عهد نظام الشاه واجهت التنظيمات الحزبية الدينية والقوميَّة والماركسية ضغوطًا شديدة من السُّلْطة اضطرَّتها إلى العمل السري. ولم يختلف الوضع كثيرًا بعد الثورة، فبعد إزاحة التيَّار الليبرالي بعد الثورة ثم التيَّار الاشتراكي، فشلت بقية الأحزاب غير الدينية في الوصول إلى البرلمان، بعد أن فرض الدستور ضوابط على العمل الحزبي[1]، فارتكز النِّظام السياسيّ الإيراني القائم على نظرية ولاية الفقيه، على ركائز ثلاث: أُولَاها ركيزة دينية تتمثل في المرشد الأعلى ورجالات الحوزة الدينية، وثانيتها ركيزة أمنية تتجلى في الحرس الثورى وأجهزة الأمن، أما ثالثتها فركيزة سياسيَّة تتجسد في المؤسَّسات السياسيَّة المنتخَبة، وهي الحلقة الأضعف من حيث مساحة التأثير في صنع القرار السياسيّ، بعكس الأجهزة غير المنتخَبة[2].

وعلى الرغم من السماح بتشكيل الأحزاب السياسيَّة، فإن إضفاء الطابع المؤسَّسي الحزبي لا يزال يمثِّل تحدِّيًا كبيرًا أمام توطيد الديمقراطية في إيران[3]، فظلّ الانقسام صفة ملازمة للتيَّارات السياسيَّة في إيران، والأفول صفة ملازمة للأحزاب، لأسباب عِدَّة، يتصدَّرها الاستبداد والحكم المطلق الذي أعاق تشكيل مراكز سياسيَّة مستقلَّة ومتباينة، ناهيك بفشل تلك الأحزاب والفصائل في تقديم نموذج ينسجم مع القيم الدينية والثقافية لإيران الإسلامية، فلم تمتلك التيَّارات الإيرانيَّة حزبًا استطاع الاستمرار، فكان الانقسام والحلّ مصيرًا رافق تلك الأحزاب والجمعيات[4].

في هذا الإطار تركّز هذه الدراسة على قياس درجة مؤسَّسِيَّة النِّظام الحزبي الإيرانيّ، وقياس درجة المؤسَّسِيَّة داخل الكيانات الحزبية أو التيَّارات شبه الحزبية التي تتنافس للوصول إلى السُّلْطة في إيران، إذ تفترض الدراسة أنه كلما زادت درجة المؤسَّسِيَّة الحزبية، سواء مؤسَّسِيَّة النِّظام الحزبي ومؤسَّسِيَّة الأحزاب السياسيَّة ذاتها، ازدادت قدرة الأحزاب السياسيَّة على تعزيز عملية التحوُّل الديمقراطي.

أولًا: المؤسَّسِيَّة الحزبية وتعزيز عملية التحوُّل الديمقراطي

يشير مفهوم الانتقال الديمقراطي إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، وهو ينقسم إلى عدة مراحل فرعية تنتهي بمرحلة تعزيز الديمقراطية Consolidation of Democracy التي تشير إلى تطوُّر النِّظام الديمقراطي ليتحوَّل إلى نظام مؤسَّسيّ مستقرّ، قادر على الاستمرار، ومجسِّد لقيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها[5]، وإنشاء المؤسَّسات والترتيبات الدائمة لسير

العملية الديمقراطية[6]، بهدف التوصل إلى قرارات سياسيَّة يكون فيها الأفراد حائزين على سلطة اتخاذ القرار عن طريق الوسائل التنافسية والتصويت[7].

بالمثل حدَّد شميتر (Schmitter) الحدّ الأدنى لتعزيز النِّظام الديمقراطي بأنه عملية تحويل الترتيبات العرضية التي ظهرت خلال الفترة الانتقالية إلى علاقات تعاونية ومنافسة معروفة وموثوق بها، تمارَس بانتظام، ومقبولة بشكل طوعي من قبل الفاعلين الأفراد أو التجمعات السياسيَّة التي تشارك في الحوكمة الديمقراطية[8]، أي ترسيخ الثقافة الديمقراطية التي نادى بها هنتنغتون.

كذلك رأى غونتر و ديامندوروس و بول (Gunther وDiamandourus وPuhle) أن النِّظام الديمقراطي يتعزز عندما تعتبر كل المجموعات الهامة سياسيًّا المؤسَّسات السياسيَّة الرئيسة بوصفها الإطار الشرعي الوحيد للمنافسة السياسيَّة، والفكرة المركزية هنا في التعريف هي «الشرعية»، لأن الإقرار بالمؤسَّسات الرئيسة هو أمر حاسم لتعزيز الديمقراطية وبقاء النِّظام[9].

بالمثل يسرد روبيرت دال (Robert Dahl) ثمانية متطلبات مؤسَّسيَّة لوجود ديمقراطية، هي: حرية تشكيل والانضمام إلى المنظَّمات، وحرية التعبير، والحقّ في التصويت، وأهلية الوصول إلى المناصب العامَّة، وحقّ القادة السياسيين في التنافس على أصوات الناخبين، ووجود مصادر بديلة للمعلومات، وانتخابات حرة ونزيهة، ومؤسَّسات منتخَبة لصنع السياسات الحكومية تعتمد على الأصوات وغيرها من مظاهر التفضيل.

فالنِّظام الديمقراطي موجود حيث تتشكل الحكومات من الأفراد الذين يفوزون في الانتخابات، والانحرافات الممكنة هي تلك التي يمكن أن تقوِّض سلطة الحكومات المنتخَبة ديمقراطيًّا، وتنتقص من وسائلها، ومنها:

- وجود قوى وصاية، إذا كانت السُّلْطة ومراكز صنع السياسة تابعة لنُخَب غير منتخَبة.
- وجود مجالات للسُّلْطة وصنع السياسات تُستثنى من سيطرة الأغلبية المنتخِبة.
- التمييز الانتخابي وانحياز النظم الانتخابية ضدّ الأقلِّيَّات التي لا تستطيع الفوز بمقاعد البرلمان.
- الانقلابات العسكرية أو التمرُّدات من جهات فاعلة سياسيًّا[10].

في هذا السياق أشار دايموند (Diamond) إلى أن تعزيز الديمقراطية يعنى تطوير جودة وعمق وأصالة العملية الديمقراطية، لتصبح المنافسة السياسيَّة أكثر عدالة، وأكثر مشاركة، وأفضل تمثيلًا واستيعابًا، فالتحوُّلات الديمقراطية الإجرائية، مثل الانتخابات الحرة المقيدة التي تَحُول دون المشاركة والمنافسة الحزبية لا تضمن التعزيز الديمقراطي[11].

ولقد حدد وولفخانخ ميركل (Wolfgang Merkel)أربعة أبعاد للتعزيز، هي:

◉ التعزيز المؤسَّسي Institutional Consolidation: للدلالة على مبادئ ومعايير المؤسَّسات الدستورية والسياسيَّة المركزية، مثل رئيس الدولة والبرلمان والحكومة والقضاء والنِّظام الانتخابي، وقدرتها على إدراج السياسي والاجتماعي (ما يعني أن لا يتعرض الأقلِّيَّات للتمييز) وكفاءتها المؤسَّسيَّة (اتخاذ القرارات بسرعة وتنفيذها) والفاعلية السياسيَّة (بأن تُسهِم القرارات السياسيَّة في حلّ المشكلات).

◉ التعزيز التمثيلي Representative Consolidation: يشير إلى الأحزاب وجماعات المصالح، فانخفاض مستويات التفكُّك، والاستقطاب، وتقلُّب الناخبين، عناصر مواتية لتعزيز الديمقراطية، فالأحزاب وجماعات المصالح هي صلات هامَّة بين السياسة والمجتمع، ويجب أن تكون فعَّالة وشاملة.

◉ التعزيز السلوكي Behavioral Consolidation: يشير إلى حقّ النقض الممنوح للاعبين سياسيين مثل الجيش والجماعات شبه العسكرية، والجهات الفاعلة الاقتصادية القوية أو الجماعات الإرهابية.

◉ الثقافة المدنية أو الثقافة السياسيَّة Civic Culture or Political Culture، التي هي أساس الديمقراطية[12].

مِن ثَمَّ يأتي تعزيز الديمقراطية مرادفًا لبناء المؤسَّسات[13]، وتتضح مركزية دور الأحزاب في تعزيز الديمقراطية، إذ توفي الأحزاب بعدد من الوظائف الحيوية، بما في ذلك تجميع مصالح المواطنين، وتشكيل الحكومات وتطوير وتعزيز المواقف والسياسات والبرامج، واستمالة واختيار وتدريب القيادات السياسيَّة، وتنظيم الحملات الانتخابية، وتجميع المصالح المجتمعية، فهي تقيم صلة ضرورية بين الدولة والمجتمع المدني[14].

ولكن ما الذي نعنيه بالمؤسَّسيَّة الحزبية على وجه التحديد؟ وما مستوياتها؟

ينبغي أن نميز بين مؤسَّسِيَّة الأحزاب السياسيَّة ومؤسَّسِيَّة النِّظام الحزبي party system institutionalization.

مؤسَّسِيَّة النِّظام الحزبي لها عدة معايير:

◉ تنافسية النِّظام الحزبي، وتداول السُّلْطة بين الأحزاب، وتعزيز آفاق المساءلة الانتخابية.

◉ بُعد سلوكي يشير إلى العلاقة بين الأحزاب، أي القبول المتبادل، والتفاعل كمنافسين يمتلكون الشرعية.

◉ بُعد هيكلي يتصل بتفاعل النِّظام الحزبي مع الدولة، وحصوله على درجة كافية من الاستقلالية عنها.

- وجود درجة من الثقة في الأحزاب كمؤسَّسات سياسيَّة.

أما مفهوم مؤسَّسيَّة الأحزاب السياسيَّة، فيمكننا أن نشير بداية إلى أن المنظَّمات ليست بالضرورة مؤسَّسات، إذ تتحول المنظَّمات على مرّ الزمن إلى مؤسَّسات، فالأحزاب السياسيَّة هي منظَّمات، لكنها بدائية، حتى لو نشأت بنوع من القواعد والأهداف الرسميَّة[15].

فاقترح هنتنغتون عدة أبعاد للمؤسَّسيَّة:

- القدرة على التكيُّف: فكلما زاد عمر المنظَّمة والتعاقب السلمي للقيادة ارتفع مستوى المأْسَسة.
- التعقيد/البساطة: فكلما قلّ اعتمادها على الفرد وزاد عدد الوحدات التنظيمية كانت أكثر مؤسَّسيَّة.
- الاستقلالية: فالمنظَّمات التي تُعتبر أداة لفئة اجتماعية -كالعشيرة والطبقة- تفتقر إلى الاستقلالية والمأْسَسة.
- التماسك/الفُرْقة: يُقاس بمدى حدوث تراكم من الانشقاقات بين القادة والأعضاء[16].

وأكَّد بانيبيانكو (Panebianco) أنه بواسطة «المؤسَّسيَّة» تكتسب المنظَّمة عناصر القوة، فهي عملية تَفقِد من خلالها المنظَّمة ببطءٍ طابعها كأداة، لتصبح قيمة في حدّ ذاتها، ويصبح وجودها في حدّ ذاته هدفًا لعدد كبيرٍ من أنصارها[17].

بدورهما حدَّد سفازاند وراندال (Randall وSvåsand) أربعة عناصر للمؤسَّسيَّة:

- البعد النِّظامي systemness: أي كيفية تأسيس الحزب، فكلما كان بناؤه عبر «الانتشار» من المركز إلى المحيط، كان أكثر مؤسَّسيَّةً، فالأحزاب التي تعتمد على الكاريزما تختفي بعد عملية انتقال السُّلْطة.
- ضخ القيمة Value infusion: ويعني تَجَذُّر الحزب في المجتمع، وارتباطه بطبقات اجتماعية واقتصادية.
- الاستقلالية Autonomy: اعتماد حزب ما على داعمين خارجيين يمثل ضعفًا مؤسَّسيًّا، إذ يقع مركز الولاء خارج الهياكل الحزبية، وتكون المؤسَّسة الخارجية هي مصدر القيادة والشرعية.
- التجسيد الرمزي reification: أي درجة تحوُّل الحزب إلى مؤسَّسة غير قابلة للنسيان بسبب القيم الرمزية التي يمثِّلها.

ثم عدَّل باسيدو وستروه (Basedau وStroh) نموذج مأْسَسة الأحزاب السياسيَّة وحدَّدا أربعة أبعاد رئيسية لقياس درجة المأْسَسة: مستوى التنظيم، والتماسك الداخلي،

والاستقلالية، والتجذُّر المجتمعي، ثم أضافت كريستينا فايسنباخ (Kristina Weissenbach) عناصر أخرى وجعلت للمأسَسة أبعادًا، منها:

- التنظيم organization: قدرة الحزب على التعامل كجهاز بيروقراطي محترف داخل جميع مستوياته التنظيمية، وقدرته على الحصول على الموارد الثابتة، ووجوده التنظيمي القويّ خارج العاصمة.
- الديمقراطية الحزبية الداخلية Internal Party Democracy: وهي تعني أن الإرادة السياسيَّة داخل الحزب تتشكّل من أسفل إلى أعلى، من القاعدة إلى قيادة الحزب، ومِن ثَمَّ تَّتسم عملية صنع القرار بالشفافية داخل اللجان الشرعية الرسميَّة لا من خلال تجمعات حزبية غير رسميَّة.
- البرامج Programme: تحديد الحزب لمجموعة أساسية من القيم والأهداف لتكوين أساس آيديولوجي واضح يتجلى باستمرار في البرنامج السياسي للحزب.
- الاستقلالية Autonomy: وهي استقلال المؤسَّسة الحزبية عن أي تأثير من الأفراد داخل أو خارج الحزب، واستقلال هياكل صنع القرار عن الفاعلين الخارجيين.
- التجذُّر المجتمعي Roots in society: ويعني أن يكون للحزب جذور قوية في المجتمع، ومِن ثَمَّ يمكنه الاعتماد على أساس واسع من التقدير والدعم من الناخبين.
- التماسك Coherence: أي التماسك والوحدة الداخلية، مع ضمان تنوُّع الآراء والتسامح مع المناقشات السياسيَّة داخل الحزب، فالعلاقات بين الجماعات الداخلية ينبغي أن لا تقوِّض وحدة الحزب[18].

ثانيًا: العمل الحزبي في إيران «فصائل لا أحزاب»

عند تناول طبيعة العمل الحزبي في إيران لا بد من الإشارة إلى معطيات البيئة التي يتفاعل معها، والتي تشير إلى بعدد من العوامل، أهمها:

1- أن النِّظام السياسيّ الإيراني نظام «سلطوي» مقيِّد لا نظام ديمقراطي، أي إن التعدُّدية الموجودة داخله هي بين قوى تعمل وتتنافس في إطار نظام الولي الفقيه[19].

2- أن التركيبة الحزبية والسياسيَّة في إيران ما بعد الثورة تشكلت من مواقف تاريخية وعسكرية مثل أحداث الثورة ومهاجمة السفارة الإيرانيَّة، وتشكيل اللجان الشعبية والمشاركة في الحرب العراقية الإيرانيَّة.

3- أن الاعتراف بنظام «ولاية الفقيه» كان الشرط الرئيسي لمنح الحزب ترخيص العمل داخل إيران، وهو ما جعل الأحزاب السياسيَّة في إيران تبدو كِيانات متشابهة أو غير موجودة لأنها لا تملك حقّ معارضة النِّظام.

4- أن الأحزاب السياسيَّة في إيران ليست بالأحزاب المتعارف عليها، فإيران قبل الثورة عرفت اليسار واليمين والوسط، ومع سقوط أول رئيس إيرانيّ، أبو الحسن بني صدر، ذي التوجُّه اليساري، قضت الحوزة الدينية على أي توجُّه يخالف مبدأ ولاية الفقيه وإسلامية الدولة.

5- أن رجال الحوزة الدينية لجؤوا إلى تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية، لمواجهة تنامي نفوذ الأحزاب اليسارية، وكان هو الحزب السياسي الوحيد لإيران حتى حُلَّ عام 1987م، ولم يُشكَّل أي حزب جديد قبل عام 1994، حين شكَّل مقرَّبون من هاشمي رفسنجاني حزب «كوادر البناء».

6- بعد انتخاب خاتمي رئيسًا لإيران عام 1997، ظهرت أحزاب أخرى، وعام 1998 أصبحت الأحزاب السياسيَّة مشروعة، ولكن ما عُرف بالائتلافات المبنية على الرعاية والمصالح الخاصَّة بدلًا من الأحزاب، هي التي كانت تهيمن على السياسة الإيرانيَّة.

بناءً على تلك المعطيات يبدو واضحًا من المشهد السياسي في إيران أنه لا توجد معارضة مشروعة، إذ يظل النِّظام سلطويًّا دينيًّا لا يسمح بهامش مناسب من الخلاف، في ظلّ سلطات واسعة يتمتَّع بها المرشد الأعلى والمؤسَّسات التي تتبعه وتلتزم بأوامره وَفْقًا للنظرية الثيوقراطية التي يتبناها النِّظام في الحكم، لذلك تبدو المعارضة من وجهة نظر السُّلْطة أحزابًا وجماعات مستترة ومحظورة أو ممنوعة فعليًّا من ممارسة أنشطتها وإعلان أفكارها[20].

ولأن أصوات الأحزاب والجماعات ذات الطابع المدني أو العلماني تكاد يكون تأثيرها محدودًا للغاية، فضلًا عن أن القوى السياسيَّة النشطة في إيران تتوزع بين تيَّارين أساسيَّين يتمتع المنتمون إليهما بمرونة سياسيَّة تتيح لهما الانتقال بحُرِّيَّة بين التيَّارين، لكونهما في النهاية يدينان بالولاء لمبدأ ولاية الفقيه ويعملان تحت مظلّة الدستور الإيرانيّ، فإن خريطة القوى السياسيَّة الإيرانيَّة تتسم بالسيولة الشديدة، وتكاد تتغير من انتخابات إلى أخرى، ومِن ثَمَّ يمكن تبنِّي تصنيف القوى السياسيَّة في إيران بصفة عامَّة على أساس موقفها من قضية العلاقة بين الدولة والثورة. الدولة بكل ما تفرضه من اعتبارات البناء والتنمية، والثورة بكل ما تنطوي عليه من اعتبارت القوة وطلب النفوذ الخارجي. مِن ثَمَّ يمكن القول إن القوى السياسيَّة النشطة تتوزع في إيران بين عدة فصائل رئيسة:

أ- فصيل إيران الثورة: يسعى لتأكيد «أولوية الثورة» على ما عداها، وفي داخل هذا التيَّار تجمُّعات متشددة وأصولية شيعية أهمها الجبهة الأصولية المتَّحدة، و«خطّ الإمام». وتحصل تلك القوى على تأييد المرشد، والحرس الثوري، والمؤسَّسات الدينية التي تتمتع بنفوذ سياسي وماليّ كبير، والتي تموّلها من إيرادات «الأخماس» التي يحصل عليها الفقهاء المقلدون ووكلاء الوليّ الفقيه.

ب- تيَّار إيران الدولة: الذي يرى أن الأولوية تتركز في عملية تطوير النِّظام والدولة وتوسيع نطاق التنمية وفك العزلة السياسيَّة والاقتصادية والانفتاح على العالَم الخارجي، ويقود هذا التيَّار رموز التيَّار الإصلاحي مثل الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني ومعه كوكبة من السياسيين ورجال الدين الأكثر انفتاحًا داخل النِّظام كالراحل رفسنجاني، وأبنائه ومرتضى إسراغي حفيد الخميني، وغيرهم.

ج- القوى الإصلاحية التي ترفع شعارات التعدُّدية والحريات: وهي القوى المحرِّكة لِمَا سُمّي «الثورة الخضراء»، التي تَكوَّنَت واتَّسع نطاقها خلال حكم أحمدي نجاد، وتضمّ جماعات من المثقفين والفنانين والطلبة وجماعات ليبرالية صغيرة، ولكنها لم تصل بعد إلى مصافِّ القُوَّة السياسيَّة المؤثِّرة في النِّظام السياسي[21].

وبصفة عامَّة يجب أن لا تفهم الفصائل السياسيَّة في إيران على أنها أحزاب سياسيَّة جماهيرية، فهي تحالفات غير رسميَّة تفتقر إلى برامج صريحة وهياكل تنظيمية هرمية، بل تعتمد على الكاريزما الشخصيَّة والشبكات النخبوية.

وتُعَدّ هذه الفصائلُ الوسيلةَ الأساسية للنشاط السياسي في إيران، والنتيجة المنطقية لذلك هي ضَعْف التنظيم بين نخبة النِّظام والدوائر الاجتماعية التي يسعون إلى تمثيلها في غياب آليات حزبية مؤسَّسِيَّة[22].

ثالثًا: درجة مؤسَّسِيَّة النِّظام الحزبي الإيرانيّ

تصبّ مؤسَّسِيَّة النِّظام الحزبي في صالح مؤسَّسِيَّة الأحزاب السياسيَّة، وهي نتاج مجموعة من التطوُّرات، بعضها يتمّ مباشرة من خلال إضفاء الطابع المؤسَّسي على الأحزاب المكونة للنظام الحزبي، وبعضها قد لا يلتقي مباشرة مع مؤسَّسِيَّة الأحزاب، فقد يتمتَّع بعض الأحزاب بمزايا مؤسَّسِيَّة متميزة بسبب ارتباطها الوثيق مع الأنظمة الاستبدادية، الأمر الذي من شأنه أن يقلِّل احتمالات نموّ وإضفاء الطابع المؤسَّسي على الأحزاب الأخرى، وقد يحدث التعارُض بسبب امتلاك الأحزاب لمصادر غير سياسيَّة للقوة المؤسَّسِيَّة، كأن تتحدد هُوِيَّتها نتيجة تكتُّل عِرقي أو ثقافي خاصّ، ومِن ثَمَّ يمثِّل كل حزب

مجموعة اجتماعية متميزة، وهو ما ينفي المنافسة السياسيَّة في الواقع، ويقوِّض الثقة الشعبية في الأحزاب السياسيَّة ويؤثِّر على متانة النِّظام الحزبي[23].

ولقياس درجة مؤسَّسِيَّة النِّظام الحزبي الإيرانيّ سوف يُعتمد على دراسة المؤشِّرات التي يبينها الشكل التالي:

1- درجة المنافسة داخل النِّظام الحزبي: عام 1975 أعلن الشاه محمد رضا بهلوي حلّ كل الأحزاب السياسيَّة في البلاد وقيام حزب واحد هو حزب البعث، وحاول إجراء تغييرات في نظم الإدارة والحكم في ما سمَّاه الثورة البيضاء، ونتيجة لحالة القمع السياسي وإلغاء الحياة الحزبية ازدادت سيطرة الاتجاه الديني الذي احتوى المعارضة الإيرانيَّة، وانهار النِّظام الملكي، ولكن ظلّت نفس الأزمة الحزبية ماثلة أمام الحكومة الإسلامية، فرغم تأكيد الخُميني في منفاه الأخير أن الجمهورية الإسلامية تعتمد على الديمقراطية والممارسة الحزبية، فإنه لدى عودته تَخلَّص من رموز الحركة الوطنية عند صدامهم مع مفهوم الدولة الدينية.

مع هذه التطوُّرات اتسمت الحياة الحزبية في إيران بفراغ آيديولوجي واضح، فلا يصح قانونًا إعلان قيام أي حزب إلا بعد استيفاء شرط الإيمان الديني، والإذعان لمبدأ ولاية الفقيه، فالمظلة الآيديولوجية موحَّدة، ومِن ثَمَّ فنحن نتحدث عن تيَّارات سياسيَّة لا أحزاب، وإضافة إلى أن أغلب العناصر الإصلاحية ذات أصول محافظة، فلا مجال للحديث عن وجود حياة حزبية سليمة[24].

الواقع إذًا أنه يوجد نمط ثابت من تداول السُّلْطة بين فصيلين رئيسيَّين، ولم يكُن هناك تنوع أو تنافس حقيقي[25]. وفي ظل تلك الأوضاع شعرَت شرائح كبيرة من السكان بأنها قد أزيلت من العملية التشاركية، وهو الأمر الذي يمثِّل مدخلًا للبحث عن طرق غير سلمية أو غير ديمقراطية للتعبير، وهو ما بدأت إرهاصاته إبان الثورة الخضراء[26].

2- البعد السلوكي: مدى القَبُول بين الأحزاب السياسيَّة ونمط تفاعلاتها: بين التنافس السياسي السلمي والثقافة السياسيَّة للنخب الحزبية علاقة كبيرة، ويعتمد توسيع المنافسة السلمية على قَبُول مبدأ التوافق بين المجموعات السياسيَّة المتنافسة بأن تتوصّل إلى قدر من الاتِّفاق النسبي من خلال التنازلات المتبادَلة[27].

واقع التربُّص المتبادَل هو حال العلاقة بين التيَّارين السياسيين في إيران، وكانت معركتا انتخابات مجلس الشورى ومجلس خبراء القيادة الأخيرتان أكبر شاهد على ذلك، إذ رفض مجلس صيانة الدستور برئاسة أحمد جنتي أكثر من 99% من أسماء

الإصلاحيين والمعتدلين المرشَّحين، ليؤكّد استحالة التعاون بين التيَّارين داخل مجلس الشورى أو داخل مجلس خبراء القيادة أو في الحياة السياسيَّة عمومًا.

وما يحدث حاليًّا من تعثُّر لحكومة حسن روحاني دليل آخَر على وجود قناعة تتزايد يومًا بعد يوم بحاجة إيران إلى تيَّار ثالث قادر على أن يقود البلاد ويخرجها ممَّا هي فيه من صراعات داخلية، لهذا كان كل من رفسنجاني وروحاني يأمل في فوز مرشَّحهما لرئاسة مجلس الخبراء لإدراكهما أن هذا المجلس الذي انتُخب يوم 26 فبراير 2017 سيلعب الدور الأهَمّ في تقرير مستقبل إيران، لأنه سيكون مسؤولًا عن اختيار القيادة الجديد للبلاد خلفًا لخامنئي، لذلك كانت صدمتهما واضحة لفوز أحمد جنتي الذي ضيَّق على الإصلاحيين عن طريق التحكُّم في اختيار مرشَّحي رئاسة الجمهورية (على نحو ما حدث لرفسنجاني عندما رفضه مجلس صيانة الدستور مرشَّحًا رئاسيًّا عام 2009 أمام أحمدي نجاد)، أو عن طريق التحكُّم في اختيار مرشَّحي البرلمان والمحلِّيات، فضلًا عن التضييق على الصحافة الإصلاحية وإغلاق معظمها على نحو ما كان يحدث في سنوات حكم الرئيس الأسبق للجمهورية محمد خاتمي[28].

3- البعد الهيكلي: تفاعل النِّظام الحزبي مع الدولة ومدى استقلاليته عنها: تتدخَّل الهيئات غير المنتخَبة في إيران في عمل التيَّارات السياسيَّة بشكل كبير، إذ تجري الانتخابات تحت إشراف المرشد الأعلى والحرس الثوري. وتحتاج الرموز التي تتطلَّع إلى الترشُّح إلى معرفة ما إذا كان خامنئي يعارض ترشُّحها، وعندما يسجِّل المرشَّحون أسماءهم يتعين على «مجلس صيانة الدستور» بقيادة أحمد جنتي المتشدد البارز أن يعلن عن أهليتهم بناءً على عدة معايير، لا سيما ولاؤهم «العملي» الكامل للمرشد واعترافهم بمبدأ ولاية الفقيه. كذلك عند انتهاء الانتخابات يضطلع المجلس بالمسؤولية الحصرية عن تبنِّي النتيجة النهائية، على الرغم من مشاركته في سلطة الإشراف على عملية فرز الأصوات مع وزراة الداخلية، وهو ما يضمن أن لا تحيد نتائج الانتخابات كثيرًا عن مخطَّطات وتوقُّعات المرشد الأعلى والحرس الثوري ومجلس صيانة الدستور ومؤسَّسات أخرى[29].

لا يُستبعد المرشَّحون من التنافس الانتخابي بناءً على قوانين معيبة فحسب، بل أيضًا يتَّخذ بعض المسؤولين إجراءات تعسُّفيَّة تتجاوز سلطاتهم القانونية لاستبعاد أي مرشَّح حتى إذا استوفى المعايير التمييزية المنصوص عليها في قوانين الانتخابات، ففي السنوات الأخيرة وسَّع المجلس نطاق إشرافه واتخذ تدابير تعسُّفيَّة، منها جمع المعلومات من مصادر غير مُعلَنة، يمكنه عن طريقها استبعاد من شاء من المرشَّحين.

وفي أثناء حملة القمع الحكومية العنيفة التي تَلَت انتخابات 2009 الرئاسية المُتنازع عليها، قُبض على مئات النشطاء والمتظاهرين السلميين، وأُدينوا. وفي 27 ديسمبر 2015 ذكر نجات الله إبراهيميان، الناطق باسم مجلس صيانة الدستور، أن المرشَّحين للانتخابات يجب أن يلتزموا حدودًا واضحة تفصلهم عن «فتنة» 2009 (مصطلح يُستخدم لوصف احتجاجات ما بعد انتخابات 2009).

وفى السياق ذاته أمر فرع للمحكمة الثورية في 2010 بحلّ أحزاب الإصلاح البارزة «مشاركت إسلامي» و«مجاهدين انقلاب»، جزئيًّا بسبب مشاركة قيادات الحزبين وأعضاء منهما في احتجاجات ما بعد انتخابات 2009.

كذلك تحفظت السلطات الإيرانيَّة على شخصيات المعارضة البارزة: مير حسين موسوي ومهدي كروبي وزهرا رهنورد (زوجة مير موسوي) رهن الإقامة الجبرية دون أوامر قضائيَّة[30].

وقد استخدم المعتدلون استراتيجية تسجيل المرشَّحين المعتدلين بأعداد كبيرة في انتخابات 2016، لضمان أن يجتاز ما يكفي منهم عملية التدقيق لخوض الانتخابات بجدِّيَّة، وعلى الرغم من أن الانتخابات شهدت عددًا قياسيًّا من طلبات التسجيل للترشُّح، فإنه قد تأهَّل في البداية 38,9% فقط من المترشحين الطامحين إلى البرلمان ونحو 20% من المترشحين لمجلس الخبراء، وبعد الاستئناف أعيد تأهيل بعض المرشَّحين بعد الجهود التي بذلها روحاني، فوصلت بذلك الحصيلة النهائية للمؤهلين للترشُّح للبرلمان إلى نحو نصف إجمالي عدد الذين سجلوا.

وفي بعض الدوائر الانتخابية لم يتأهَّل أي معتدلين ليصبحوا مرشَّحين على الإطلاق، ولم يقتصر الأمر على المعتدلين بل ضمُّوا أيضًا متشددين مثل حامد رضائي عضو البرلمان الذي كان قد عارض الاتِّفاق النووي[31].

كذلك يُبدِي مرشد الجمهورية الإسلامية موافقته على إقصاء غالبية المرشَّحين الإصلاحيين، مدافعًا عن قرارات مجلس صيانة الدستور، ليُعلِن أنه يجب عدم السماح لمعارضي قيم السُّلْطة الدينية الشيعية في إيران بالترشُّح لعضوية البرلمان، وذكّر بدعوته معارضي النِّظام إلى التصويت، مستدركًا: «هذا لا يعني دخول معارضي الجمهورية الإسلامية البرلمان، وإنما فقط من يؤمنون بالجمهورية الإسلامية وبقيمها»، مضيفًا: «حتى في أمريكا التي تزعم أنها أرض الحرية ويقبل سُذّج ذلك، هُمِّش خلال فترة الحرب الباردة أولئك الذين لديهم أقلّ ميل نحو الاشتراكية»[32].

4- وجود درجة من الثقة بالأحزاب كمؤسَّسات سياسيَّة: الدستور الإيرانيّ يعترف بتشكيل الأحزاب السياسيَّة ونشاطها، وينصّ على تشكيل الأحزاب والروابط السياسيَّة والمهنية والجمعيات الدينية، سواء كانت إسلامية أو ذات صلة بأحد الأديان المعترَف بها، بشرط أن لا تنتهك مبادئ الوحدة الوطنية أو معايير الإسلام أو أسس الجمهورية الإسلامية[33].

في الواقع شكَّل الأداء الضعيف للأحزاب الإيرانيَّة على مدى تاريخها الطويل سببًا رئيسيًّا في نفور العامَّة منها، وفي غياب الثقة بقدرتها على إحداث التغيير المطلوب، فالذاكرة الشعبية الإيرانيَّة لا تنسى أدوارًا سلبية لأحزاب أيَّدَت قمع السُّلْطة للشعب، كحزب البعث في فترة الحكم البهلوي، فضلًا عن أن هذه الأحزاب تنشط في وقت الانتخابات وتغيب عن الساحة السياسيَّة في ما عدا ذلك، ويتركز نشاطها في العاصمة والمدن الكبرى، الأمر الذي أفقدها القاعدة الشعبية وحجب عنها الشرعية[34].

مِن ثَمَّ يتضح أن النِّظام الحزبي الإيرانيّ به من العوار ما يكفي، بما سيؤثر على سلوك النخب السياسيَّة، ويُضعِف احتمالات مأسَسة الأحزاب/الفصائل السياسيَّة الإيرانيَّة من الداخل.

رابعًا: درجة مؤسَّسيَّة الأحزاب/الفصائل السياسيَّة الإيرانيَّة

إن ارتباط الأحزاب أو الفصائل السياسيَّة بالحركات الاجتماعية الدينية أمر ينبغي الانتباه له في الحالة الإيرانيَّة، فمن خلال هذا الترابط تُدمَج الأنشطة السياسيَّة مع الحياة الاجتماعية والروحية، فتبدو عضوية الأحزاب الدينية أشبه بعضوية جماعات أكثرَ منها عضويةً لأحزاب أخرى، إلا أن درجة معيَّنة من التمايز الوظيفي ستظلّ موجودة، لا سيما أن تشكيل جماعة دينية لحزب سياسي يتضمَّن اعترافًا بضرورة وجود مبادئَ متباينة للتنظيم في المجالين الخاصّ والعامّ، فالأحزاب السياسيَّة الدينية شرعية، تمامًا مثل الأحزاب السياسيَّة الأخرى، إذا حصلت على الدعم الشعبي، إذ توافقت النزعة الدينية مع الاحتياجات والمصالح السياسيَّة لجزء من السكان[35].

ما يعنينا هنا ليس الطعن على شرعية الأحزاب الدينية من عدمه، بل قياس درجة المؤسَّسيَّة الداخلية بها وأثرها على أدائها وظائفها، وسوف يُعتمد على عدة مؤشّرات لقياس المؤسَّسيَّة، يبينها الشكل التالي:

1- التنظيم الحزبي.. شبكات غير مترابطة: تعاني الأحزاب الإيرانيَّة من غياب عوامل القوة التنظيمية، فهي لا تملك كثيرًا من الأعضاء، بل تركِّز على تنظيم أنصارها في أوقات الانتخابات، بدلًا من تنظيم هيكل قويّ، ويَحرم انخفاضُ مستوى العضوية الأحزابَ من

موارد مالية كرسوم العضوية، وهو الأمر الذي يَحُول دون إنشائها فروعًا نشطة في مدن مختلفة، فيلجؤون عوضًا عن ذلك إلى شخصيات مؤثرة[36].

ورغم تَفوُّق الإصلاحيين على المحافظين بين عامَي 1997 و2001 في ما يخصّ القدرة على اجتذاب تأييد الناخبين، غير أن هذا الدعم لم يتحوَّل إلى قوة تنظيمية، ولم يتمتَّع أي من الأحزاب أو الجبهات الإصلاحية بتنظيم شعبي فاعل قادر على التواصل مع القطاعات الأوسع من المجتمع الإيرانيّ، وإنما ظلّ معظمها شبكات مهلهلة بين الأكاديميين ورجال الدين ذوي الفكر الإصلاحي، وعزَّز تلك الحالةَ نفورُ الإصلاحيين أنفسهم من التنظيمات بالغة الصرامة[37].

على سبيل المثال، لم يحظَ محمد خاتمي خلال فترتيه الرئاسيتين (1997-2005) بأي دعم من أي حزب سياسي، على الرغم من حصوله على 70% من أصوات الجمهور، الأمر الذي أضعف موقفه، فغياب حزب سياسي قوي في البرلمان ترك خاتمي وحيدًا في مواجهة المحافظين[38]، ولا يزال خاتمي يقاوم التمثيل التنظيمي ويرى نفسه خارج السياسة الحزبية[39].

2- الديمقراطية الحزبية الداخلية.. طغيان الفرد: لا يمكن القول بوجود ديمقراطية داخل الأحزاب الإيرانيَّة، فعلى الرغم من إجراء عدة انتخابات فإن الثقافة السياسيَّة للنُّخَب الحزبية لا تزال ضعيفة، فلا تزال تلك الثقافة تتَّسم بخصائص، منها: قوة التبعية، والعاطفية والثقافة السياسيَّة التقليدية، ومحاباة الأقارب، والإثنية، وضعف الجماعية، وضعف الثقة وروح المساءلة، وعدم التسامح، وعبادة الشخصيَّة[40].

ففي تأسيس الأحزاب الإيرانيَّة محورية للفرد، فبدلًا من انضواء الأفراد تحت مظلة حزب ما تبعًا لأهدافه وبرامجه، تتكوّن الأحزاب في إيران بوجود شخصيَّة مركزية يقوم عليها الحزب، وتزداد مكانة الحزب بموقع الفرد من السُّلْطة أو العمل السياسي العامّ، وينهار الحزب بانهيار هذا الفرد[41].

لهذا فإن عمر الأحزاب الإيرانيَّة يبقى مرهونًا بعمر مؤسِّسيها، فهي ليست أحزابًا شعبية تتنوع فاعلياتها ووظائفها ويتعمق نفوذها المجتمعي[42]، فهناك أزمة تمثيل representation، فحلقة القيادة السياسيَّة ضيِّقة وغير مستقرَّة، ويعكس الطابع المتقلب لهذه القيادة انعدام المؤسَّسيَّة، والاعتماد شبه المطلق على القيادة الكاريزمية[43].

3- البعد البرامجي.. الضعف التنظيري وأزمة الخطاب: لم تنجح الأحزاب الإيرانيَّة في تدوين نظرية حزبية تتلاءم مع الإطار المرجعي للجمهورية الإسلامية، فبقيت موضوعات

عديدة مثل المجتمع المدني، والحريات، والعدالة، والتعدُّدية، قضايا خلافية شائكة عجزت الأحزاب عن تقديم إجابات بشأنها حتى من طرف التيَّار الإصلاحي نفسه[44].

كذلك تغيب المواقف الحزبية في معظم القضايا السياسيَّة، فالأحزاب الإيرانيَّة نادرًا ما تُصدِر بيانات معبِّرة عن مواقفها الحزبية، وتترك هذا الأمر لاجتهادات الأفراد، ويعود ذلك إلى عدم وجود لائحة تأسيسية لمعظم الأحزاب، وغياب الآيديولوجية الحزبية[45]، مِمَّا يعكس أزمة الخطاب السياسي، فحتى الإصلاحيون والمثقفون الأفراد لم يكُن لديهم القدرة على إثراء المفردات السياسيَّة والخطاب، فعرضوا أفكارًا وجداولَ أعمالٍ غامضةً، ورغم أنها كانت مفيدة لتمييزهم من تَعصُّب المحافظين، فإنها لا تزال غير كافية، ولعل مَرَدّ ذلك إلى التداخل بين السُّلْطة الدينية والشرعية السياسيَّة التي تُعطِي اللغة السياسيَّة سَمْتًا دينيًّا نتيجة هيمنة الخطاب الدينيّ، وهو أمر مُربِك للنُّخبة والجمهور على حدّ سواء[46].

فالخطاب الإصلاحي الموجَّه نحو التنمية في فترة خاتمي واجه الفشل لافتقاره إلى برنامج دقيق ومتَّسق، نتيجة الضعف في مواجهة التحديات الهيكلية والمجتمعية، فظهرت فجوة بين الناس والإصلاحيين بما في ذلك الحركة الطلابية[47].

في ظلّ هذه الأوضاع هيمن الجمود وضعُفَت التنافسية في المشهد السياسي، وباتت التمايزات والحدود بين التيَّارات السياسيَّة تتَّسم بالسيولة وتبدو غير واضحة[48].

4- الاستقلالية.. أزمات التأسيس والمحسوبية: كثير من الأحزاب نشأ بقرار حكومي مباشر أو من خلال شخصيات نافذة في الحكم، مِمَّا جعلها عرضة لتحوُّلات العملية السياسيَّة، وخاضعة للتوجُّهات الحكومية، مثل حزب «كاركزاران سازندكي» الذي أسَّسه رفسنجاني، وحزب «جبهه مشاركت» الذي أسَّسه خاتمي.

فنشأة هذه الأحزاب كانت مرتبطة بالسُّلْطة، ومِن ثَمَّ فهي إما أحزاب حكومية، وإما نشأت بعد وصول مؤسَّسها إلى السُّلْطة، وتُوَظِّفها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مجموعاتٌ نافذة مثل حزب «جمهوري إسلامي» بعد الثورة، وحزب «رستاخيز» في زمن الشاه.

إن وجود مؤسَّسات سياسيَّة أمر له علاقة وثيقة بقيام معارضة ثابتة ومؤثرة وتتمتع بمؤسَّساتية عالية ومنسجمة، إلا أن فِقدان المؤسَّسات الديمقراطية يحول دون قيام معارضة مؤثِّرة، إذ تعمل الأحزاب بصورة غير رسميَّة أو قد تلجأ إلى العمل في الخفاء، فتغيب فرص التجربة العملية للأفكار والخبرة المتراكمة اللازمة للبناء

الداخلي المؤسَّساتي للأحزاب، فتبقى أسيرة رُؤًى نُخبَوِيَّةٍ تقطع الطريق على نشوء المؤسَّسات الديمقراطية[49].

لكنّ دعمَ النافذين للأحزاب غير دائم، فخلال الفترة الأولى التي تَحكَّم فيها الإصلاحيون في منصب الرئاسة وأغلبية مقاعد البرلمان، كان يدعمهم رفسنجاني ومجموعته البراغماتية، غير أن البراغماتيين قد يغيِّرون تحالفهم مع الإصلاحيين إذا تَضرَّر موقفهم. ففي أثناء الأزمة السياسيَّة التي جرت بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009، والتي كانت بين المتشددين الذين دعموا أحمدي نجاد، والحركة الخضراء، تَبنَّى رفسنجاني موقفًا حياديًّا، لأنه لم يرغب في مواجهة مباشرة مع نجاد والحرس الثوري والمرشد الأعلى. أما في الانتخابات التشريعية عام 2016 فقد تَغيَّر موقف رفسنجاني، إذ تحرك وجماعته البراغماتية ناحية الاصطفاف مع الإصلاحيين مرة أخرى، فعقدوا ائتلافًا معهم لمنع المرشَّحين المتشددين من الهيمنة على البرلمان ومجلس الخبراء[50].

ونتيجة لهذا الاعتماد شبه المطلق على السُّلْطة أو أفراد نافذين بداخلها، تتضرَّر أنشطة الأحزاب بتقلُّب مواقف هؤلاء الأفراد أو غيابهم، فوفاة هاشمي رفسنجاني -الوسطي وضابط الإيقاع في أداء كل مؤسَّسات الحكم والقوى السياسيَّة، والرابط بين التيَّارين السياسيين الكبيرين، المحافظين والإصلاحيين بتنوُّعاتهما- أحدثت إرباكًا مزدوجًا لدى التيَّارين، بخاصَّة تيَّار الإصلاحيين الذي كان يعتبر رفسنجاني -رغم مواقفه الوسطية غير الحاسمة- الرجل الذي سيؤدِّي الدور المحوري في معركة «الخلافة السياسيَّة» القادمة مع رحيل خامنئي[51].

ولعلّ إحدى أدوات النِّظام للسيطرة على الأحزاب والمجتمع المدني هي شبكات المحسوبية المهيمنة، فرغم أن المحسوبية ليست من خُلُق الثورة الإيرانية، فهي موجودة منذ عهد الشاه، إلا أنها تَرسَّخَت بشدة. وأبرز مثال على ذلك هو تَحوُّل الحرس الثوري الإيرانيّ من جهاز عسكري لحماية الثورة وتنفيذ أهدافها، إلى منظَّمة معقَّدة متعددة الأوجه تتغلغل بعمق في الاقتصاد الإيرانيّ، وتعمل في مختلف الأنشطة الاجتماعية.

فهذا التحوُّل أفْقَدَ هذه المؤسَّسة التزامها الآيديولوجي وحولها إلى كيان تجاري في المقام الأول تحالف بدوره مع الفصيل السياسي المحافظ المتمثل في الحزب الجمهوري الإسلامي في عهد الخميني، ثم تحالف مع خامنئي، وفي حين بذل خاتمي جهدًا -غير مُجدٍ- للحَدّ من نفوذ الحرس الثوري، فقد عزَّز أحمدي نجاد علاقات الرعاية القديمة، من خلال منح شركات الحرس الثوري الإيرانيّ سلسلة من العقود الحكومية المربحة،

وتعيين عديد من أعضاء الحرس الثوري الإسلامي والباسيج وقُدامَى المحاربين في حكومته، ليستفيد نجاد من أنشطة الحرس الثوري الإسلامي والباسيج التي لها بعض الآثار الإيجابية على مجموعات معيَّنة في مقدمتهم الريفيون الفقراء.

من ناحية أخرى يحتاج المرشد الأعلى -الذي يفتقر إلى كاريزما سلفه- إلى الدعم السياسي للحرس الثوري لتعزيز سلطته، نظرًا إلى ثقله العسكري والاقتصادي والسياسي[52].

مِن ثَمَّ توسع دور الحرس الثوري إلى أبعد من المهمات الأمنية والعسكرية، فجلب الحرس الثوري المصوتين إلى أماكن الاقتراع في انتخابات 2005 الرئاسية للتصويت لصالح أحمدي نجاد، كما أظهر الحرس الثوري عام 2009 قدرته على قمع التمرُّد عن طريق السحق الوحشي لمظاهرات المعتدلين المؤيدة للديمقراطية، التي كانت جزءًا من الحركة الخضراء[53].

بذات المنطق حاول الحرس الثوري في الانتخابات الرئاسية في 2017 حشد الناخبين، فحشد أعضاءه وقوات التعبئة (الباسيج) وأنصار المرشد خوفًا من هيمنة تيَّارات إصلاحية[54].

5- التجذُّر المجتمعي.. غياب كامل: إذا نجحت الأحزاب السياسيَّة في كسب ثقة المواطنين وإقامة علاقة قابلة للحياة معهم، يمكن القول إن الأحزاب السياسيَّة لها جذور اجتماعية تساعدها على إضفاء الطابع المؤسَّسي، في حين يُبقِي عدمُ وجودِ جذورٍ اجتماعيةٍ الأحزابَ السياسيَّة غير معروفة، ويصعِّب على المواطنين التمييز بينها وتحديد مَن يمثلها، فيتغير السلوك التصويتي من انتخابات إلى أخرى بشكل كبير، إذ يتمّ التصويت للأفراد الذين يرشِّحون أنفسهم مستقلِّين، فيزداد عدم الاستقرار وتضعف الأحزاب السياسيَّة أكثر.

في حالة إيران، على الرغم من أن الفصائل تبدو متجذرة في المجتمع، حيث يوجد قدر من التمايز بينَ السلوك التصويتي للجماعات التقليدية والدينية والأشخاص الأكثر تعليمًا، فإن عددًا كبيرًا من الناخبين ليس لديهم شعور بالانتماء إلى الأحزاب، وقد يصوتون للمرشَّحين من مختلف الفصائل في انتخابات متتالية، أو حتى يصوتون لأفراد من فصيلين في نفس الانتخابات البرلمانية، فهم يصوتون لصالح الأفراد بدلًا من الأحزاب.

كذلك يفضِّل المرشَّحون اللجوء إلى قدراتهم الشخصيَّة للفوز بالانتخابات، ويشنُّون حملات مستقلَّة. على سبيل المثال، قدَّم أحمدي نجاد نفسه على أنه غير حزبي، ولم يحاول الحصول على دعم الأحزاب السياسيَّة، رغم تَمتُّعه بدعم الفصيل المحافظ والحرس الثوري[55].

6- التماسك الداخلي.. الانشقاقات والسيولة السياسيَّة: ينظر إلى الفصائل على أنها سمة من المراحل المبكِّرة لِمَا يُسَمَّى بعملية التحديث التي يتغلب فيها الأفراد والجماعات على الأنماط التقليدية للسلوك السياسي، غير أن درجة المشاركة السياسيَّة والمأْسَسة فيها لا تزال منخفضة[56].

فالفصائل السياسيَّة ليست جماعات متماسكة، فلا يوجد قائد واضح في كل فصيل، وتتألف الفصائل من ائتلاف فَضْفَاض من الجماعات والأفراد، كذلك كثيرًا ما عدلت الفصائل السياسيَّة وجهات نظرها لأسباب سياسيَّة على المدى القصير، وكثيرًا ما تَسبَّبت الآراء المختلفة في فصيل واحد في حدوث خلل وإقامة تحالفات مع فصائل أخرى أو فصائل جديدة[57].

فتتَّسم تلك الفصائل بسرعة الانشقاق، وتكوين الكيانات المتوازية، فمن رحم «جامعه روحانيت مبارز» الفصيل المحافظ الأشهر، خرج «مجمع روحانيون مبارز» من نفس القاعدة المجتمعية، ولكن هذا الأخير ضمّ من لهم توجُّهات اقتصادية تميل إلى الاقتصاد الحكومي الموجَّه المؤيِّد لحقوق العمال، ثم أصبح في ما بعد من أهَمّ فصائل الإصلاحيين.

في ظلّ تلك الحالة المرتبكة تنعدم آلية الالتزام الحزبي، إذ يجوز للسياسيّ الإيرانيّ أن يكون عضوًا في عدة أحزاب سياسيَّة في ذات الوقت، كما أنه لا يلتزم برأي الحزب في معظم القضايا، ومِن ثَمَّ لا تتكوّن كُتَل انتخابية ثابتة في البرلمان، بل تُحَلّ وتتشكل التكتُّلات عدة مرات في الدورة الواحدة بعيدًا عن الانتماء الحزبي، مِمَّا يجعل الحياة البرلمانية الإيرانيَّة تتَّسم بحالة من السيولة وتَبَدُّل المواقف وَفْق المصالح الشخصيَّة والفئوية[58].

كذلك يُمزَج الولاء السياسي مع الولاءات الأسرية والدينية والإقليمية، فممارسات الفصائل تقوم على أساس شبكات المحسوبية التي تعمل كآلية مركزية للتعبئة، وينعكس ذلك على المجموعات البرلمانية التي لا يحكم عملَها الولاء الحزبي، ولكن عبر اتِّفاقات غير رسميَّة ومرنة بين السياسيين.

ومن الدلائل الواضحة على غياب الولاء والانضباط أو الالتزام الحزبي الموافقة البرلمانية على الوزراء، فلم يحصل وزير في الحكومة على نفس العدد من الأصوات في أثناء الاقتراع على الثقة، وهو ما يعني أنه لا يوجد توجُّه حزبي واضح، فالنواب يقرِّرون من يؤيدون من الوزراء حسب الآيديولوجيا أو الولاءات الشخصيَّة.

وهذا ليس بغريب، بالنظر إلى عشرات الجمعيات السياسيَّة التي تفتقر إلى هوية آيديولوجية واضحة، وحيث لا يوجد اعتراف بأي عضوية رسميَّة، فيمكن لسياسيّ واحد أن يعلن انتماءه إلى عديد من الفصائل في نفس الوقت.

وحتى خلال العمليات الانتخابية، يمكن لهذه الجمعيات دعم مرشَّحيها أو دعم قوائم مشتركة أو مرشَّحين فرديين، وهذا الأمر يشجِّع على إقامة تحالفات انتخابية مرنة ومؤقَّتة، كما أن المرشَّح يمكن إدراجه في عدة قوائم، بغَضِّ النظر عن إرادته أو علمه، وقد تشمل القائمة الانتخابية مرشَّحين متناقضين آيديولوجيًّا[59]!

على سبيل المثال، في انتخابات مجلس الشورى في 2016 تكونت «قائمة الأمل» الإصلاحية من خليط غير متجانس ضمّ وسطيين وإصلاحيين، وحتى تقليديين مثل علي مطهَّري، المحافظ الاجتماعي الذي انحاز إلى روحاني في موضوع الاتِّفاق النووي.

وفي انتخابات مجلس الخبراء في السنة ذاتها، كان أداء «جمعية رجال الدين المقاتلين» المحافظة هو الأفضل، تلاها «مجمع مُدرِّسي الحوزة العلمية في قم» الأكثر تَشدُّدًا، ثم «قائمة الأمل» المعتدلة، وأخيرًا المستقلُّون. ولكن ظلت الخطوط الحزبية أكثر ضبابية في المجلس مِمَّا هي عليه في البرلمان، إذ ظهر 42% من أعضاء المجلس المنتخبين على جميع القوائم الثلاث الرئيسية[60].

ومن الشواهد التي تُبرز حالة السيولة الفائقة في المشهد الحزبي الإيرانيّ:

أ- أن سبعة من الفائزين الستة عشر في طهران ليسوا فقط مُدرَجين على اللائحة الإصلاحية، بل على لائحة مُنافِسة وضعتها الحركة «الأصولية» المحافظة أيضًا، هم: محمد علي موحدي كرماني، ومحمد إمامي كاشاني، ومحسن قمي، وإبراهيم الأميني، وقربان علي دري نجف آبادي، ومحمد محمدي ريشهري، والسيد أبو الفضل مير محمدي.

ب- أن اثنين من أصل سبعة (ريشهري ودري) هما من وزراء الاستخبارات السابقين ومن المنتهِكين البارزين لحقوق الإنسان.

ج- أن أبرز الفائزين على لائحة الإصلاحيين، أي روحاني ورفسنجاني، من أصحاب المناصب الذين تَرشَّحوا في إطار محافظ في الانتخابات البرلمانية الماضية، وتَرشَّحَا ضدّ الإصلاحيين عضوين في «جمعية رجال الدين المناضلين» منذ أواخر التسعينيات، وقبل حركة الإصلاح تَرَشَّحَا ضدَّ اليساريين.

د- لم يدّعِ أي من الفائزين الآخرين في طهران أنه إصلاحي، فأعلن بعضهم صراحةً معارضتَه التاريخية والآيديولوجية للإصلاحيين.

هـ- مع خسارة لاريجاني وغيره من المحافظين للروابط التقليدية التي كانت تجمعهم بمعسكر الأصوليين، فإن لاريجاني لم يصبح قادرًا على الترشُّح، لا إصلاحيًّا ولا محافظًا، فطرح نفسه مرشَّحًا «مستقلًّا».

و- سمح علي مطهري وشخصيات أخرى بوضعهم على لائحة الإصلاحيين، ولكن في الوقت نفسه شكّلوا حركة محافظة جديدة «صوت الشعب» وأصرُّوا علنًا على أنهم لم يكونوا إصلاحيين.

ز- أُدرج كاظم جلالي، رئيس كتلة «الأصوليين أتباع ولاية الفقيه» المحافظة، على اللائحة الإصلاحية ببساطة بسبب دعمه للاتِّفاق النووي[61].

7- ضعف مصادر التمويل: التمويل يبرز باعتباره واحدًا من العوامل الحاسمة للارتقاء بأداء أي حزب سياسي، غير أن الأحزاب السياسيَّة في إيران تفتقر إلى هذا الدعم المالي، فالشركات الخاصَّة الضخمة غير موجودة، ومعظم الشركات والبنوك تحت سيطرة الحكومة وغير راغبة في دعم الأحزاب، كما أن الناخبين ليسوا مهتمِّين بأن يصبحوا أعضاء في الأحزاب التي قد تُلزِمهم عضويتها بدفع رسوم الاشتراك، وليس للأحزاب السياسيَّة دعم حكومي[62].

8- القدرة الإعلامية.. الإعلام البديل: في الانتخابات الرئاسية الأخيرة اشتدّ التضييق على الحريات الإعلامية بإغلاق مكاتب لقنوات إخبارية عربية وتشويش على أخرى غربية، وأُغلِقَ عديد من المواقع الإلكترونية وعديد من صحف المعارضة الإيرانيَّة، بخاصَّة تلك التابعة للتيَّار الإصلاحي[63].

وهذه مشكلة أخرى للأحزاب السياسيَّة الإيرانيَّة، وهي الافتقار إلى استخدام سلطة النشر والصحافة، فمعظم المطابع مملوكة للحكومة التي لا تسمح بإنشاء قنوات تليفزيونية خاصَّة[64].

ورغم إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام البديل -بخاصَّة تطبيق «تليغرام» للتراسل- وانعكاساته على تقويض احتكار الدولة للمعلومات، ودوره المهمّ في تعبئة الناخبين، فإن المتفاعلين من خلاله لا يزالون شرائح بعينها[65].

مِمَّا سبق يتضح مدى ضَعْف مؤشّرات المؤسَّسيَّة الحزبية داخل الفصائل والكيانات الحزبية الإيرانيَّة، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة تلك الكيانات على قيادة عملية للتحوُّل الديمقراطي أو التغيير السياسي داخل إيران، مِمَّا يعني حاجة تلك الكيانات إلى عملية إصلاح داخلي شامل.

خامسًا: تحدِّيات التحوُّل نحو المؤسَّسيَّة الحزبية في إيران

تتعدد الأشكال التنظيمية التي يمكن للأحزاب السياسيَّة أن تتبعها، فلا يوجد شكل تنظيمي مثاليّ للأحزاب السياسيَّة، لأن مزايا هيكل تنظيمي أو فلسفة تنظيمية معيَّنة قد تتحول إلى مساوئ في وقت وظروف مغايرة[66].

ويمكن في هذا الإطار أن نشير إلى عدة معايير تُعتبر الحَدّ الأدنى لأي حزب سياسي فاعل، وهي في جوهرها معايير تمثِّل تحديات أمام نشأة حزبية حقيقية في إيران كما أشرنا، وهذه المعايير كالتالي:

1- خلق وتطوير الهُوِيَّة الحزبية: في الظروف الراهنة يبدو أنه من الصعوبة بمكان أن تنشيء أحزابًا تمتلك برامج حزبية وبرامج انتخابية وأوراق سياسات مفصَّلة، فبرنامج الحزب يشكِّل هُوِيَّته وتوجُّهه العامّ وقيمه ومبرِّر وجوده، وله طابع طويل الأجل لا يناقش قضايا جزئية، كذلك لا بد من إصدار برامج انتخابية تحتوي على اقتراحات محدَّدة، ويُعاد تصميمها من منظور قصير الأجل عند كل استحقاق انتخابي، كما ينبغي إعداد أوراق سياسات تتعلق بمواقف تفصيلية لبعض السياسات الاقتصادية والأمنية والزراعية، إلخ[67].

هكذا يكون للحزب هُوِيَّة وقاعدة دعم مستقلًّا عن القادة الأفراد، ليستند إلى الأفكار عوضًا عن المحسوبيات، ويتوقف تحقيق ذلك على مدى إشراك الأعضاء والبنى المحلية في تحديد وصياغة البرامج والسياسات ذات الأولوية، على أن تُقِرَّها هيئات صنع القرار في الحزب[68].

2- التنظيم القوي والوجود خارج العاصمة: كي ينجح أي حزب في التنافس السياسي فإنه يحتاج إلى تنظيم مستمر، أي عضوية مباشرة، وتنظيمات لا مركزية وَفْقًا للمناطق السكنية أو الأحياء، والتواصُل مع المنظَّمات غير الحزبية في السياق المحلي كالمؤسَّسات الدينية والجمعيات المدنية والمهنية، إلخ، والنِّظام الإيرانيّ بطبيعته التسلُّطية ومواجهته لأي نشاط سياسيّ خارج الإطار الذي رسمته الثورة لنظامها ودستورها ونظريتها في الحكم، يحول دون وجود أي تنظيم بديل، فضلًا عن وجود فرص حقيقية لانتشاره[69].

3- نبذ الشَّخْصَنة وتعزيز التشاركية والديمقراطية الداخلية: الأحزاب الأكثر تأييدًا لمشاركة مناصريها تقدِّم خيارات أفضل للناخبين، لأن الأرجح أنها ستكون أكثر انفتاحًا على الأفكار الجديدة، وأقلَّ تركيزًا على حمايةِ السُّلْطةِ حفنةً من القادة الحزبيين، فالتشاركية تعكس مدى اتساع حلقة صانعي القرار في الحزب[70]، فالديمقراطية الداخلية ضرورية لزيادة تأثير الأعضاء سياسيًّا داخل الحزب، وحتى لا يتعمق الاغتراب بين قادة الحزب وأعضائه، فلا بد أن يكون للجان المحلية دور مؤثِّر في عمليات صنع القرار، ولو نتج عن ذلك بعض الصراعات، فعدم وجود إجماع ليس علامة ضَعْف، بل دليل على حياة حزبية حيوية تعزِّز النقاش السياسي، والتجربة الحزبية في إيران على وضعها

الاستثنائي لم تخرج بعدُ من عباءة الشخصنة، كما تفتقر إلى أي درجة من المؤسَّسِيَّة تسمح لها بوجود حراك داخلي[71].

4- حتمية التواصل المستدام وتنويع قنوات الاتصال مع المجتمع: للاتصال عدة قنوات، منها قنوات الاتصال المباشرة التي تتحكم فيها التنظيمات الحزبية كاجتماعات الفروع المحلية، والمؤتمرات الحزبية، وفاعليات الحملات الانتخابية، وخطابات القادة، والجولات الانتخابية، والمنشورات والبيانات الحزبية، ومواقع الإنترنت، ومدوَّنات الناشطين، وشبكات البريد الإلكتروني.

وهناك القنوات الوسيطة أو غير المباشرة للوصول إلى الجمهور الأوسع، إذ يُعتمد على المقابلات مع القادة، وحملات الكتابة للصحف، والاتصال بالبرامج الإذاعية، وصياغة الرسائل للمواقع الإلكترونية[72]، فضلًا عن الاتصال الشخصي، وهو أفضل وسيلة لاقناع الناخبين بالانضمام إلى حزب سياسي، وذلك من خلال الزيارات المنزلية المُعَدَّة بعناية، كما ينبغي للأحزاب إيجاد قاعدة بيانات للمواطنين المهتمين غير الأعضاء[73]، ويجب أن يحدِّد الحزب شروط الانتساب إليه، كبلوغ السن القانونية، وأن لا يكون المنتسب منضمًّا إلى حزب آخر، وأن يحدِّد حقوق الأعضاء ومسؤولياتهم، كتسديد اشتراكات العضوية، وإلزامهم بحضور الاجتماعات، ورأينا كيف تَمكَّن النِّظام من مواجهة أي حراك داخلي أو خلق قنوات تواصل بين القوى المعارضة أو الإصلاحية، وذلك عبر تقييد حرية بعض الرموز الإصلاحية ووضعها قيد الإقامة الجبرية منعًا لاتصالها مع الجماهير والقيود المفروضة على وسائل الاتصال والإنترنت، وقمع أي نشاط حزبي وفتح السجون أمام رموز المعارضة[74].

5- تَجَنُّب الانشقاقات وإدارة الصراعات الحزبية داخليًا: الصراعات الداخلية المتكررة لاختلاف التصوُّرات السياسيَّة، أو حتى بسبب الخصومات الشخصيَّة حول شَغْل المناصب والنفوذ، صراعات لا مفرّ منها، ولكن يجب أن تدار بطريقة صحيحة داخليًّا.

ويُقترح إنشاء لجان حزبية دائمة للوساطة وتسوية الصراعات الداخلية، وتوجد أيضًا أشكال «ناعمة» من الوساطة عبر تقاسم السُّلْطة، وعبر محاولة إدماج ممثلي مختلف المجموعات داخل البنى التنظيمية للحزب، وتوزيع المناصب القيادية، لتحسين تمثيل بعض الفئات، بعيدًا عن ترتيبات المحاصصة الجامدة.

6- حتمية تمثيل الأقلِّيَّات: لا بد من تمثيل الأقلِّيَّات الدينية والعرقية داخل هيكل العضوية الحزبية، وضمان تمثيلهم في اللجان الحزبية المحلية وعلى المستوى القومي،

وإعدادهم وضمان ترشيح بعضهم في الانتخابات العامَّة، لإنشاء روابط قوية بين الأحزاب وهذه الأقلِّيَّات، والواقع أن الدستور الإيرانيّ ذاته يَحرِم مَن لا يدين بالولاء لنظرية ولاية الفقيه من الترشُّح للمناصب الرفيعة في الدولة، في حين يمثِّل هذا المبدأ عقيدة لواحد من المذاهب الفقهية، بل ومختلَف عليه داخل المذهب نفسه[75].

7- **الانضباط الحزبي:** لا بد من قواعد واضحة لتنظيم العلاقات بين الأحزاب وممثليها المنتخَبين، بدءًا من تحديد خطوط التواصل، والسُّلْطة والمساءلة بين المجموعة البرلمانية والحزب، وإجراءات الاختيار الدوري لقادة المجموعات البرلمانية، وإجراءات صنع القرار، واعتماد آليات للتنسيق وتبادل المعلومات، لإقامة التوازن بين المجموعات البرلمانية وأحزابها في ما يتعلق بالحاجة إلى العمل المنسق في الهيئة التشريعية من جهة، والاعتراف بالحَقّ في المخالفة الشرعية من جهة أخرى[76].

8- **تعدُّدية مصادر التمويل:** تحتاج الأحزاب إلى موارد مالية لتنفيذ مَهامِّها بفاعلية، وإيجاد مصادر متعدِّدة للتمويل تكون من خلال: رسوم العضوية، والمساهمات المالية لأعضاء البرلمان والمسؤولين التنفيذيين الأعضاء بالحزب، والإيرادات الرأسمالية لأنشطة تُدِرّ دخلًا، والتبرعات العلنية، والدعم الحكومي.

ويجب أن تمثِّل رسوم العضوية جزءًا كبيرًا من الإيرادات، وأن تكون التبرُّعات علنية، وأن يحترم الدعم الحكومي مبدأ تكافؤ الفرص[77].

الالتزام بهذه الاشتراطات الأولية يتيح ظهور كيانات تنظيمية حزبية دائمة ومتماسكة قد تلعب دورًا بالغ الأهمِّيَّة في المستقبل الإيرانيّ، بغض النظر عن ضغوط الكيانات غير المنتخَبة، فالمؤسَّسات الحزبية القوية المتماسكة المنضبطة قادرة على فرض أجندتها السياسيَّة أو جزء منها على الأقلّ بغَضّ النظر عن البيئة الخارجية الضاغطة، لأنها بنشاطها السياسي المستدام وتماسكها الداخلي سوف تؤثِّر في هذه البيئة الخارجية كما تتأثر بها، فضلًا عن زيادة درجة مأْسَسة النِّظام الحزبي في إيران، لأن توافُر هذه الاشتراطات سيزيد الثقة بالأحزاب السياسيَّة، وينظم المنافسة بينها على أسس مدنية تتيح إمكانية الحوار والتحالف والمساومة بدلًا من حالة النفي المتبادل، كما يسمح لها بمساحة مناورة أكبر مع ضغوط المؤسَّسات السلطوية غير المنتخبة.

إجمالًا يمكن القول إن البيئة الإيرانيَّة في ظلّ طبيعة النِّظام وآيديولوجيته وبنيته وتركيبة السُّلْطة ومراكز صنع القرار الفعلية بداخله، فضلًا عن طبيعة القوى المتنافسة التي تتحرك تحت مظلة نظرية الولي الفقيه، تمثل تحديات حقيقية تَحُول دون بناء كيانات حزبية تتمتع بالمؤسَّسِيَّة.

سادسًا: المؤسَّسيَّة الحزبية ومستقبل التحوُّل الديمقراطي في إيران

بانتصار الثورة الإيرانيَّة احتكر رجال الدين السُّلْطة، واقتنعوا بعدم حاجتهم إلى شركاء مدنيين يشغبون عليهم في خياراتهم التزمُّتية، وقطعياتهم الدينية[78]، فاحتلُّوا دور الوسيط بين اللّه والشعب، وانتزعوا الحقّ في تفسير النَّصّ الإلهي، واحتكروا الدين مصدرًا رئيسيًّا للشرعية[79]، ومِن ثَمَّ فإن التحوُّل الديمقراطي في إيران عبر انتخابات بشروط ولاية الفقيه شبه مستحيل، رغم هذا الزَّخْم الانتخابي[80].

وفوز الإصلاحيين في الانتخابات لا يعني أنهم يحكمون فعلًا، ففي سنة 1992 فاز رفسنجاني بالرئاسة كإصلاحي، وتبعه محمد خاتمي سنة 2000، ولم يتمكنا من أن يفعلا شيئًا إصلاحيًّا تنعكس آثاره على طبيعة النِّظام وآليات عمله[81].

فالسيطرة السياسيَّة لرجال الدين والمؤسَّسات البيروقراطية المرتبطة بمصالح النخبة الدينية وضع قيودًا على تطوُّر ممارسة ديمقراطية حقيقية، لتصبح مجرَّد طقوس مقيَّدة بإجراءات صارمة لانتخاب رموز مؤسَّسات الحكم دون أن يعكس ذلك تفعيل إرادة حقيقية لخيارات الهيئة الناخبة تعكس واقع التعدُّدية السياسيَّة السائدة في المجتمع.

كذلك لا يمكن تَصَوُّر ممارسة حقيقية للديمقراطية دون نظام حزبي حُرّ يعكس المشاركة الشعبية في عملية صناعة القرار، فهذا لا يمكن أن يتوافر في نظام عقَدِيّ ترتبط شرعية الممارسة السياسيَّة فيه بقيم آيديولوجية تستمدّ أصولها من الاعتقاد بالإمكانات الميتافيزيقية لشخص القائد طبقًا لنظرية ولاية الفقيه، فما زال نظام الثورة الإيرانيَّة متخلفًا قيميًّا وحركيًّا، ويعكس نموذج الدولة الثيوقراطية التي يحدِّد الدين شرعية الحكم فيها ويسيطر رجالُ الدين على مؤسَّسات نظامها السياسي[82].

المثير للاهتمام أن حكم الحزب الواحد -وهو أحد عوامل الحكم الاستبدادي- غير موجود في إيران، غير أن غياب حزب مهيمن لم يُترجَم إلى وجود أحزاب مؤسَّسيَّة متعددة، بل اتسمت السياسة في إيران بوجود مراكز متعددة للسُّلْطة وشقاق بين الفصائل المختلفة[83].

من الواضح إذًا أن الدولة الإيرانيَّة ما زالت لا ترغب في وجود أحزاب سياسيَّة جادة أو نظام حزبي تعدُّدي ومؤسَّسي، فالأحزاب الضعيفة مؤسَّسيًّا لا تشكِّل تحدِّيًا للحكم الاستبدادي لخامنئي[84]، كذلك يوجد ميل واضح من المؤسَّسات غير المنتخَبة لدعم الفصيل المحافظ داخل مؤسَّسات النِّظام كافة[85].

ولا شكّ أن تماسك النِّظام وصلابته وقدرته على إدارة التفاعلات الداخلية بما يحميه من أي موجة تغيير مؤثِّرة تُلقِي بظلال كثيفة على فرص التغيير في المرحلة الراهنة، الذي قد يطال بنية النِّظام، ومن ضمنها النِّظام الحزبي، وفي قلبه مأسَسة أحزابه.

لكن في المقابل فإن الأمل في التغيير يظلّ حاضرًا استنادًا إلى المجتمع الإيرانيّ ذاته، لا سيما إذا أخذنا بالاعتبار بروز إرهاصات التيَّار الإصلاحي بعد انتهاء الحرب مع العراق، وبدأ مفكِّرون ليبراليون كعبد الكريم سروش في طرح نظريات حول المجتمَع المدني وعلاقة الدين بالدولة، وبدأ المدّ الإصلاحي يزحف خارج سيطرة التيَّار المحافظ منذرًا بتحولات كبيرة في قيم النِّظام وحركة مؤسَّساته[86].

وتحوَّلَت المناداة بالإصلاح مع مرور الوقت إلى ثقافة سياسيَّة، لم يتمسك بها الإصلاحيون فحسب، بل كل الفئات وكل اللاعبين السياسيين والمثقفين، بدءًا من بعض شرائح الأصوليين إلى المعارضين خارج البلاد، ومن رجال الدين إلى الكُتَّاب والفنانين ونجوم السينما[87]، وبات المجتمع الإيرانيّ أكثر من قادته تَحرُّرًا واستعدادًا للانفتاح، ففي إيران حضارة قديمة، ومجتمَع شابّ يؤمن بالإصلاح والتغيُّر، ويريد دولة أكثر شفافية وقدرة وأقلَّ تعبوية، وعندما نراجع أفكار معظم أبناء القادة الكبار في الجمهورية الإسلامية وبناتهم، بمن فيهم أحفاد الخميني، نكتشف أن معظمهم انتقل من الأفكار الثورية إلى فكر الإصلاح[88].

وليس هذا مستغرَبًا، فالمجتمع الإيرانيّ سعى إلى الديمقراطية منذ عشرات السنين، فهو الذي قام بالثورة الدستورية في 1905، وانتخب رئيس الوزراء القومي مصدق في 1951، وناضل من أجل الحصول على حقّ الاقتراع ومشاركة النساء في الانتخابات في 1963، وأطاح بنظام الشاه، وأيّد خاتمي ورفسنجاني ثم موسوي[89].

وقد كان انطلاق تجربة خاتمي الإصلاحية مؤشِّرًا حمل دلالات مهمَّة في ما يتعلق بفرص التغيير في المستقبل، بصفتها كانت تجربة مبنية على قاعدة اجتماعية عريضة، تجاوزت ثلثَي الناخبين في انتخابات 1997، الذين عبَّروا عن ضيقهم من رجال الدين المحافظين الحاكمين منذ عام 1979[90].

فمِن رَحِم هذه التجربة نمت طبقة من الشباب وُلِدوا وتَرَبَّوا بعد الثورة، بأمزجة واهتمامات حديثة مغايرة، وتَوَاكَب ذلك مع تغيُّر في البنية الثقافية للمجتمع الإيرانيّ، أهم مؤشّراتها ارتفاع مستوى المعرفة والتعليم الجامعي في الأرياف والمدن، وارتفاع معدَّل التعليم للمرأة الإيرانيَّة، فنَمَت طبقات ثقافية في المجتمع تحمل اهتمامات ومتطلَّبات جديدة، لينتهي بها المطاف إلى تأييد خاتمي باعتباره «المنقذ» من الأوضاع التي كانوا يعيشونها[91].

واستمرارًا للحراك السياسيّ والاجتماعيّ الذي تشهده إيران انتُخِب حسن روحاني المعتدل في 2013، وفاز بولاية ثانية في 2017 بنسبة مشاركة شعبية واسعة بلغت 73%،

ولم تختلف اتجاهات ومشاركة تصويت المدن عن الأرياف، فشطر راجح من سكان القرى اقترعوا لروحاني، فالحدود بين المدن والأرياف تتهافت بسبب ثورة الاتصال[92]، وأتى التجديد له تصويتًا اعتراضيًّا على السُّلَطة الفعلية، فمعظم الأصوات التي ذهبت لروحاني ما كانت معه بقدر ما كانت ضدّ القوى المنافسة له وهي «المرشد» و«الحرس الثوري» والمرشَّح المنافس المنتمي إلى التيَّار الأصولي[93].

من هنا يمكن القول إنه رغم الضغوط السلطوية من المؤسَّسات غير المنتخبة، وغياب مؤسَّسِيَّة النِّظام الحزبي ومؤسَّسِيَّة الأحزاب السياسيَّة، فإن فرص التغيير في إيران ليست مستحيلة بالنظر إلى هذا التطوُّر المجتمعي اللافت الذي يضمن استمرارَه وجودُ أساس متين لتنمية سياسيَّة مطَّردة سوف تزداد وتيرتها بشرط تَطوُّر المجتمع المدني عمومًا ومأْسَسة الأحزاب السياسيَّة على وجه الخصوص.

قائمة المراجـع والهوامـش

(1) سنية الحسيني: محددات السياسة والحكم في إيران، وكالة وفا، 29 ديسمبر 2014: https://goo.gl/xAGxmf
(2) بشير عبد الفتاح: حدود الرهان على الإنجاز الانتخابي للإصلاحيين والمعتدلين في إيران، مجلة الديمقراطية، 16 مارس 2016 http://cutt.us/vbmLC
(3) Azam Moghadas and Ghaffari Masuod: Civil society and democratization in Iran (2009-1979), Asian Journal of Social Sciences & Humanities Vol. 4)5) November 2016, p 37.
(4) فاطمة الصمادي: التيَّارات السياسية في إيران، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1: 2012، صص349-350.
(5) حسنين توفيق إبراهيم: الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، http://cutt.us/Dlk0v
(6) Timothy Power and Nancy Powers: Issues in the cosilidation of democracy in latin America and southern Europe in comparative perspective, University of Notre Dame: Kellogg Institute and Professor and Chair of Sociology, working Paper 113#, October 1988, p 6.
(7) Şebnem Y. Geyikçi1: the Impact of Parties and Party Systems on Democratic Consolidation: The Case of Turkey, University of Essex, pp 8-6.
(8) Akubo, A. Aduku and Yakubu, Adejo Umoru: Political parties and democratic consolidation in Nigeria's fourth republic, UK: European Centre for Research Training and Development, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.2,No.3, September 2014, p 87.
(9) Claus Fabian Faulenbach: The Concept of Democratic Consolidation A Tool to Aid Actors with Democracy Assistance?, Bachelor Thesis, University of Twente, October 2007, pp 58.
(10) J. Samuel Valenzuela: Democratic consildation in post-transitional settings: notion, process, and facilitating conditions, University of Notre Dame: Kellogg Institute and Professor and Chair of Sociology, working Paper 150#, December 1990, pp 14 -6.
(11) Akubo, A. Aduku and Yakubu, Adejo Umoru: Political parties and democratic consolidation in Nigeria's fourth republic, ibid, pp 89-87
(12) Claus Fabian Faulenbach: The Concept of Democratic Consolidation A Tool to Aid Actors with Democracy Assistance?, ibid, pp 11-8.
(13) Andreas Schedler: Concepts of Democratic Consolidation, Mexico: the Latin American Studies Association (LASA), April 1997, pp 21-17
(14) Akubo, A. Aduku and Yakubu, Adejo Umoru: Political parties and democratic consolidation in Nigeria's fourth republic, ibid, pp 91-89
(15) Vicky Randall and Lars Svåsand, Party instituionalization in new democracies, London: SAGE Publications, VOL 8. No.1, pp 14-7
(16) Andrey A. Meleshevich: Party Systems in Post-Soviet countries, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2007, pp 14-11
(17) Vicky Randall and Lars Svåsand: Party instituionalization in new democracies, ibid, p10
(18) Kristina Weissenbach: Political parties and party types - Conceptual approaches to the institutionalization of political parties in transitional states: The case of the Philippines, University of Duisberg-Essen: NRW School of Governance, 2010, pp 36-21
(19) عمرو الشوبكى: رفسنجاني ملتقى التناقضات، موقع مجلة الديمقراطية نقلا عن المصرى اليوم، 10 يناير 2017: http://cutt.us/r4xoh
(20) بنده يوسف: الأحزاب السياسية الإيرانيَّة..«كاريزما» الشخصيات لا الآيديولوجيا، موقع دوت مصر، 30 يونيو 2014: http://cutt.us/yB0bH
(21) إبراهيم نوار: الانتخابات الإيرانيَّة وخيارات المستقبل، المركز العربى للبحوث والدراسات، 27 فبراير 2016:. http://www.acrseg.org/39954
(22) Feyzi Karabekir Akkoyunlu: The rise of the hybrid regime: guardianship and democracy in Iran and Turky, A Dissertation, Department of Government of the London School of Economics, London, February 2014, p p 136-135
(23) Vicky Randall and Lars Svåsand: Party instituionalization in new democracies, Ibid, pp 14-7
(24) أحمد لاشين: التعددية الحزبية في إيران ووهم الديمقراطية (الأحزاب من الملكية إلى الدولة الدينية)، الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179638
(25) Azam Moghadas and Ghaffari Masuod: Civil society and democratization in Iran (2009-1979), ibid, p 39

(26) Ali Mirsepassi: Democracy in Modern Iran: Islam, Culture, and Political Change, New York: New York University press, 2010, pp 100-99

(27) Ghaffar Zarei and Ali Mohammadi: The cultural interactive's effect of party elites on soft power of Islamic Republic of Iran, WALIA journal 30 (S2014 ,1), p 134

(28) محمد السعيد إدريس: اتجاهات الصراع: على مستقبل النِّظام السياسي في إيران، المركز العربى للبحوث والدراسات، 8 يونيو 2016: http://www.acrseg.org 40225

(29)29 مهدي خلجي: المعتدلون الإيرانيّون يواجهون عوائق كبيرة في انتخابات عام 2016، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى: http://cutt.us/Q3gql

(30) هيومان رايتس ووتش: حرية ونزاهة الانتخابات الإيرانيَّة تحت التهديد، 24 يناير 2016: https://goo.gl/FSxcVB

(31) فرزان ثابت: فرزان ثابت (ترجمة: علاء الدين أبو زينة): انتخابات إيران 2016: تغيير أم استمرارية؟.. صورة بانورامية للمشهد السياسي الإيرانيّ، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 19 يونيو 2016:http://rawabetcenter.com/archives/28458

(32) بشير عبد الفتاح: انتخابات إيران و»مأزق» التيَّار الإصلاحي، موقع مجلة الديمقراطية، 3 فبراير 2016: http://cutt.us/MXrBW

(33) Dr. Mohamamd Hassan KHANI: Political Parties in the Islamic Republic of Iran: A Short Review http://cutt.us/vpjzK

(34) فاطمة الصمادي: التيَّارات السياسية في إيران، مرجع سابق، صص341-345

(35)Anke Schuster: Religious Political Parties: A Gap in Multicultural Theories, Paper for the Workshop ''Multiculturalism and Moral Conflict'', University of Durham, 23-21 March 2007, pp 8-7

(36) Azam Moghadas and Ghaffari Masuod: Civil society and democratization in Iran (2009-1979), ibid, p p 41-40

(37) بيورن أولاف أوتفيك: معضلة الإصلاحيين في إيران، موقع مجلة الديمقراطية، 3 مايو 2012: http://cutt.us/XOY9

(38) منتدى الشرق: هل المحافظون في إيران عقبة لا تُقهر؟، مرجع سابق.

(39) Ali Mirsepassi:Democracy in Modern Iran: Islam, Culture, and Political Change, ibid, p 100

(40) Ghaffar Zarei and Seyed Ali Mortazavian:Impact of culture of elites of political parties on the political development of the Islamic Republic of Iran, Science Journal (CSJ), Vol. 36, No: 4 Special Issue, 2015, p 843.

(41) مركز الخليج العربى للدراسات الإيرانيَّة: خارطة الأحزاب الإيرانيَّة عام 2016، 21 أبريل 2016http://cutt.us/Gp6o2

(42) فاطمة الصمادي: التيَّارات السياسية في إيران، مرجع سابق، ص347.

(43) Ali Mirsepassi, Democracy in Modern Iran: Islam, Culture, and Political Change, ibid, p 100

(44) فاطمة الصمادي: التيَّارات السياسية في إيران، مرجع سابق، ص346.

(45) مركز الخليج العربى للدراسات الإيرانيَّة: خارطة الأحزاب الإيرانيَّة عام 2016: مرجع سابق.

(46) Ali Mirsepassi: Democracy in Modern Iran: Islam, Culture, and Political Change, ibid, p 101

(47) Kamran Rahmani & Alireza Azghandi: Islamic Revolution of Iran and Political Development Issue (2005-1997), Journal of Politics and Law; Vol. 9, No. 2016 ;10, p 40

(48) محمد الزغول: سيناريوات متوقَّعة للسياسة الإيرانيَّة في ضوء الانتخابات التشريعية:، موقع مجلة الديمقراطية نقلا عن جريدة الحياة، 17 مارس 2016http://cutt.us/qY9dD

(49) فاطمة الصمادي: التيَّارات السياسية في إيران، مرجع سابق، صص341-344.

(50) منتدى الشرق: هل المحافظون في إيران عقبة لا تُقهَر؟، مرجع سابق.

(51) محمد السعيد إدريس: السؤال الصعب: رحيل رفسنجاني وصراعات «الخلافة السياسية» في إيران:، المركز العربى للبحوث والدراسات، 29 يناير 2017 ، http://www.acrseg.org 40433

(52) Mareike Enghusen: Clientelism in the Islamic Republic, Illustrated at the Example of IRGC and Basij, Dissertation, University of St Andrews, School of History, 27 August 2011, p p 36 -35

(53) منتدى الشرق: هل المحافظون في إيران عقبة لا تُقهَر؟، مرجع سابق.

(54) جريدة الشرق الأوسط: الحرس الثوري.. اللاعب الخفي في الانتخابات الإيرانية، 1 مارس 2016:http://cutt.us/8CRXl

(55) Azam Moghadas and Ghaffari Masuod: Civil society and democratization in Iran (2009-1979), ibid, p 40

(56) Luciano Zaccara: Elections and Authoritarianism in the Islamic Republic of Iran, in Elections and Democratization in the Middle East, Mahmoud Hamad and Khalil al-Anani (eds.), 2014, p 166

(57) Rakel, E. P: The Iranian political elite, state and society relations, and foreign relations since the Islamic revolution, Digital Academic Repository, University of Amsterdam, 2008, p p 80-79

(58) مركز الخليج العربى للدراسات الإيرانيَّة: خارطة الأحزاب الإيرانيَّة عام 2016، مرجع سابق.

(59) Luciano Zaccara: Elections and Authoritarianism in the Islamic Republic of Iran, Ibid, p p 168-166

(60) فرزان ثابت: انتخابات إيران 2016: تغيير أم استمرارية؟.. صورة بانورامية للمشهد السياسي الإيرانيّ، مرجع سابق.

(61) مهدي خلجي: الإصلاحيون يعتمدون نظرية «أهون الشرور» في الانتخابات الإيرانيَّة، Middle East Transparent، 2 مارس 2016:http://cutt.us/xuRgb

(62) Hossein Asayesh, Dr.Adlina Ab Halim and Seyedeh Nosrat Shojaei: Obstacles of Political Party Development in Iran, Report and Opinion 10) 2 ;2010), p 29

(63) شيماء بهاء الدين، المجتمع وتغيير قواعد اللعبة في إيران، موقع مجلة الديمقراطية، 18 مارس 2012: http://cutt.us/Nwu81.
(64) Hossein Asayesh, Dr. Adlina Ab Halim and Seyedeh Nosrat Shojaei, Obstacles of Political Party Development in Iran, ibid, p 29.
(65) فرزان ثابت، انتخابات إيران 2016: تغيير أم استمرارية؟.. صورة بانورامية للمشهد السياسي الإيرانيّ، مرجع سابق.
(66) Patrick K□llner and Matthias Basedau: Factionalism in Political Parties: An Analytical Framework for Comparative Studies, German Overseas Institute (D□I): Working papers, Global and Area Studies 2005, p p 6-5
(67) Wilhelm Hofmeister and Karsten Grabow: Political Parties: Functions and Organisation in Democratic Societies, Singapore: Konrad Adenauer Stiftung, 2011, pp 41-40.
(68) المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية: الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: إعداد سياسات الأحزاب، واشنطن: 2014، ص ص55-57.
(69) Wilhelm Hofmeister and Karsten Grabow: Political Parties: Functions and Organisation in Democratic Societies, Ibid, pp 33-27.
(70) سوزان سكارو: الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2005، صص3-6.
(71) Wilhelm Hofmeister and Karsten Grabow: Political Parties: Functions and Organisation in Democratic Societies, Ibid, pp 51-48.
(72) بيبا نوريس: الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: التطورات في اتصالات الأحزاب، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2005، ص ص4-5.
(73) Wilhelm Hofmeister and Karsten Grabow: Political Parties: Functions and Organisation in Democratic Societies, Ibid, pp 37-35.
(74) المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية: المعايير الدنيا لعمل الأحزاب السياسية الديمقراطي، واشنطن: 2008، صص7-8.
(75) Wilhelm Hofmeister and Karsten Grabow: Political Parties: Functions and Organisation in Democratic Societies, Ibid, pp 54-46.
(76) نورم كيلي وسيفاكور أشياغبور: الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: المجموعات البرلمانية، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، د.ت، صص33- 34.
(77) Wilhelm Hofmeister and Karsten Grabow, Political Parties: Functions and Organisation in Democratic Societies, Ibid, pp 59-55.
(78) محمد بن علي المحمود: إيران.. الحكم الثيوقراطي في الزمن الليبرالي:، جريدة الرياض، 11 يونيو 2015 https://goo.gl/oA8s
(79) Mehran Kamrava and Houchang Hassan-Yari, Suspended Equilibrium in Iran's Political System, the Muslim world, vol. 94, October 2004, pp 520-512
(80) جبريل العبيدي: إيران وانتخابات ولاية الفقيه، جريدة الشرق الأوسط، 8 مايو 2017: http://cutt.us/IAGnW
(81) جهاد الخازن: عيون واذان (الإصلاحيون في إيران: فازوا وخسروا)، جريدة الحياة، 18 مارس 2017:http://cutt.us/gcmQi
(82) طلال صالح بنان: إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، موقع الراصد، 9 مارس 2006: https://goo.gl/hdgE1e
(83) GüneŞ Murat Tezcür: Democracy promotion, authoritarian resiliency, and political unrest in Iran, Democratization, Vol. 19, No. 1, February 2012, pp 123-122
(84) Ariabarzan Mohammadighalehtaki: Organisational Change in Political Parties in Iran after the Islamic Revolution of 1979 With Special Reference to the Islamic Republic Party (IRP) and the Islamic Iran Participation Front Party (Mosharekat),dissertation, Durham University, School of Government and International Affairs, 2011, pp 2012 -2011
(85) Siavush Randjbar-Daemi:Intra-State Relations in the Islamic Republic of Iran: The Presidency and the Struggle for Political Authority, 2009-1989, dissertation, Department of History, University of London, September 2011, pp 184-183
(86) طلال صالح بنان: إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، مرجع سابق.
(87) محسن حيدريان (ترجمة عادل حبه): إيران.. عقدان من التحوُّلات التدريجية:، موقع الحزب الشيوعى العراقى، 31 مايو 2017: https://goo.gl/ojXHx1
(88) شفيق ناظم الغبرا: تناقضات إيران: نظام محافظ ومجتمع منفتح، جريدة الحياة، 5 نفمبر 2015: http://cutt.us/KDwjz
(89) عباس ميلاني: دبيب التغيير في المجتمع الإيرانيّ.. منذ مئة عام، جريدة الحياة، 13 أبريل 2016: http://cutt.us/BDnpu
(90) محمد سيد رصاص: فشل الخاتمية.. المحافظون أكثر براغماتية من الإصلاحيين:، فولتير نت، 11 أغسطس 2005: html.http://www.voltairenet.org/article91340
(91) سعد بن نامي: ظاهرة التيَّار الإصلاحي في إيران واتجاهاتها ، الراصد 10 أمتوبر 2009: https://goo.gl/qRwtKt
(92) عباس ميلاني: دبيب التغيير في المجتمع الإيرانيّ.. منذ مئة عام، مرجع سابق.
(93) إياد أبو شقرا: إيران: طبيعة النِّظام وحسابات المصلحة:، الشرق الأوسط، 22 مايو 2017: http://cutt.us/9hx2h